حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 538 الخميس 30 مارس 2023

في اجتماع مجلس الوزراء أمس

تيسيرات جديدة للأراضي الصناعية والخدمية والاستثمارية

حابي

أقر مجلس الوزراء، أمس، تيسيرات جديدة بشأن الأراضي الصناعية والخدمية والاستثمارية والعمرانية. ووافقت الحكومة على السماح بسداد قيمة الأراضي الصناعية بنظام التقسيط مع فترة سماح عامين، ضمن مشروع قرار رئيس الوزراء بشأن ضوابط التصرف في الأراضي الصناعية وتسعيرها.

ونص التعديل على استبدال نص (البند أولًا) الوارد بالمادة الأولى من القرار بالنص التالي:

أولًا: نظام التمليك: يكون تمليك الأراضي الصناعية بالأسعار المبينة في المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3308 لسنة 2022، والتي تحدد استرشادًا بنصيب المتر المربع من تكلفة أعمال الترفيق، وفقًا للضوابط الآتية: سداد الدفعة الأولى من القيمة

السماح بتقسيط قيمة الأراضي الصناعية مع فترة سماح عامين

الإجمالية للأراضي بنسبة 10% من الإجمالي المستحق، ومنح فترة سماح لمدة عامين من تاريخ سداد الدفعة الأولى، يتولى خلالها إنشاء المصنع، مع سداد باقي القيمة المستحقة على دفعات ربع سنوية لمدة أربع سنوات متتالية.

وذكر بيان لمجلس الوزراء، عقب الاجتماع الأسبوعي أمس، أن هذه الخطوة تأتي تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية بتذليل العقبات والتحديات كافة أمام

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

زيادة مدة تنفيذ المشروعات بالأراضي الخدمية والاستثمارية ٢٠٪

المستثمرين والمصنعين ومؤسسات القطاع الخاص؛ بغية التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة بما يسهم في تعزيز وتوطين الصناعة كأحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

وخلال الاجتماع، أيضًا، وافق مجلس الوزراء على منح تيسيرات جديدة للمشروعات بالأراضي الخدمية والاستثمارية، في ضوء ما تشهده السوق العقارية حاليًا من متغيرات وتأثيرات.

وتتضمن هذه التيسيرات: زيادة مدة تنفيذ جميع المشروعات الخدمية والاستثمارية والعمرانية بنسبة 20%، عن المدة الأصلية الممنوحة للتنفيذ لقطعة الأرض، وذلك للمشروعات التي لا تزال في مدة التنفيذ، أما المشروعات التي تم أو يتم منحها مهلة بمقابل مادي فيتم منحها ذات النسبة من هذه المهلة.

كما تتضمن التيسيرات منح المطورين العقاريين خلال مدة التنفيذ الممنوحة بنسبة 20% من المدة الأصلية أو المدة المضافة للمشروعات (مشروعات الخدمي ـ الاستثماري ـ العمراني المتكامل) تخفيضًا بنسبة 50% على الفائدة المطبقة على الأقساط المستحقة، خلال تلك المدة وبحد أقصى عام اعتبارًا من العام الحالي، وذلك مساهمة من الدولة والهيئة ولدعم المطورين العقاريين لمجابهة تداعيات الأزمة الاقتصادية.

تعتزم استثمار 3 مليارات جنيه في 2023

مدينة نصر للإسكان والتعمير تغير اسمها إلى شركة مدينة مصر

سلام: خططنا لن تتأثر حال بيع حصة الحكومة في الشركة إلى مستثمر

المهندس عبد الله سلام الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

إسلام سالم

أعلنت مدينة نصر للإسكان والتعمير تغيير اسم الشركة إلى "مدينة مصر" مع تعديل "طفيف" في علامتها التجارية، بحسب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، المهندس عبد الله سلام.

وقال سلام، في تصريحات خاصة لنشرة حابي، إن الشركة تعتزم استثمار نحو 3 مليارات جنيه في 2023، وتوجيه الجزء الأكبر منها نحو أعمال الإنشاءات للالتزام بمواعيد التسليم مع العملاء.

وأضاف أن "مدينة مصر" تبحث التعاون مع أكبر المطورين والشركات المتخصصة في الملكية الجزئية خلال الفترة المقبلة، رافضًا الكشف عن أسمائها حاليًا، مشيرًا إلى أنها تتضمن مؤسسات دولية.

ونوه الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر للإسكان والتعمير بأنها تعتزم تنفيذ عملية توريق جديدة بنهاية العام الجاري، وأنها بصدد تجميع أكبر قدر ممكن من الوحدات لتضمينها بعملية التوريق.

وفي المؤتمر الصحفي، أمس، قال

الشركة تبحث اقتناص أراض بالعاصمة الإدارية والتوسع في الخليج

سلام إن الشركة تبحث اقتناص عدد من الأراضي بالعاصمة الإدارية الجديدة خلال الفترة الحالية، كما تدرس تنفيذ عدد من الشراكات، سواء مع القطاع الحكومي أو الخاص، في الفترة المقبلة.

كما أشار إلى أنها بصدد إطلاق مشروع جديد في محافظة أسيوط خلال 2023؛ ليكون باكورة أعمال الشركة خارج القاهرة، كما تبحث الشركة عن فرص للاستثمار والتوسع في دول الخليج الفترة المقبلة.

ونبّه سلام إلى أن "مدينة مصر للإسكان والتعمير" حققت، خلال العام الماضي، 12.5 مليار جنيه مبيعات تعاقدية، بجانب 5.2 مليارات جنيه إيرادات، و747 مليون جنيه صافي أرباح مبيعات الشركة، إضافة إلى بيع أكثر من 3 آلاف وحدة.

وقال الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر للإسكان والتعمير، إنها ترفض بشكل قطعي عروضًا يوميًا تتلقاها لشراء أراضيها.

وأضاف سلام أن الشركة رفعت أسعار وحداتها من 30 إلى 50% خلال العام الجاري بحسب كل مشروع.

وفي حال بيع حصة الحكومة في مدينة مصر، والبالغة 15%، قال سلام إنه لن يغير شيئًا من خطط الشركة؛ في ظل امتلاك الحكومة لمقعد واحد داخل مجلس الإدارة.

EGX30 فوق مستوى 16 ألف نقطة

البورصة تقفز 3.1% وسط تداولات بأكثر من ملياري جنيه

رنا ممدوح

أغلقت مؤشرات البورصة المصرية تعاملات الأربعاء على ارتفاع جماعي. وصعد المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة 3.17% ليتداول عند مستوى 16411 نقطة.

وسجل سهم البنك التجاري الدولي CIB، صاحب الوزن النسبي الأكبر بالمؤشر الثلاثيني 1.84%، وأغلق عند مستوى 49.9 جنيهًا.

وصعد المؤشران EGX70 و EGX100، متساويا الأوزان، بنسبة 1.25% و1.95% على الترتيب.

وسجلت تداولات البورصة 2.051.537 مليار جنيه على 196 شركة من خلال 70.586 ألف عملية.

وارتفعت الأسعار السوقية لأسهم 82 شركة مقابل ارتفاع 38 شركة بينما لم تتغير أسعار 76 شركة.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجانب وسجلوا صافيًا بقيمة 177.889 مليون جنيه منها 176.662 مليون جنيه للمؤسسات و1.226 مليون جنيه للأفراد.

وسجلت تعاملات المستثمرين العرب صافي بيع بقيمة 5.848 مليون جنيه بضغط من الأفراد التي حققت صافي بيع بقيمة 22.943 مليون جنيه مقابل 17.094 مليون جنيه صافي شراء من المؤسسات.

واتجهت تعاملات المستثمرين المصريين نحو الشراء محققين صافيًا بقيمة 183.737 مليون جنيه بدعم من المؤسسات التي سجلت صافي شراء بقيمة 314.712 مليون جنيه مقابل 130.874 مليون جنيه صافي بيع من الأفراد.

وتصدر سهم بلتون المالية القابضة قائمة الأكثر ارتفاعًا بنسبة 12.64%، تلاه سهم القابضة المصرية الكويتية بالجنيه بنسبة 10%، ثم سهم النساجون الشرقيون للسجاد بنسبة 8.4%.

وعلى صعيد الأسهم الأكثر انخفاضًا تصدر سهم رمكو لإنشاء القرى السياحية القائمة بنسبة 3.59%، تلاه سهم الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية بنسبة 3.24%، ثم سهم المجموعة المصرية العقارية بنسبة 2.84%.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- الأسهم الأمريكية تغلق على ارتفاع بفضل توقعات متفائلة للشركات
- أسعار القمح تسجل أعلى مستوى في ٤ أسابيع
- رئيس الإمارات يعين خالد بن محمد وليا لعهد أبوظبي
- الموافقة على طرح 30% من أسهم شركة المطاحن الأولى في السوق السعودية
- الإسلامية لتمويل التجارة توقع اتفاقيتين بقيمة 725 ألف دولار لدعم المرأة المصرية

حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 538 الخميس 30 مارس 2023

2.5% فائضًا أوليًا متوقعًا

الحكومة توافق على موازنة العام المالي الجديد بنمو اقتصادي مستهدف 4.1%

زيادة دعم السلع التموينية 20% والمواد البترولية 24%

حابي

وافق مجلس الوزراء، أمس، على موازنة العام المالي المقبل (2023/2024)، مستهدفة معدل نمو بنسبة 4.1%، في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

وقال، في اجتماع مجلس الوزراء أمس، إنه في ضوء تقديرات الموازنة، التي تتضمن إجراءات إصلاحية مستهدفة، فمن المتوقع أن يصل الفائض الأولي إلى ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى فائض أولي مستهدف في إطار جهود خفض المديونية الحكومية كنسبة للناتج المحلي، مشيرًا إلى أن الموازنة الجديدة قدرت معدل التضخم عند 16%.

ونوّه معيط بأن إجمالي الإيرادات بالموازنة الجديدة من المتوقع أن تنمو بنسبة 38.4%، فيما يتوقع أن تنمو الإيرادات الضريبية بنسبة 28%؛ بفضل توسعة القاعدة الضريبية وتسجيل ممولين جدد، وتعزيز جهود الميكنة، فضلًا عن تنفيذ عدد كبير من الإصلاحات الإدارية والتشريعية.

وأضاف أن موازنة العام المالي الجديد 2023/2024 تشير إلى نمو مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة 28.2%، مقارنة مع 17.1% بموازنة العام المالي الجاري 2022/2023، ويشمل ذلك: دعم السلع التموينية بمعدل نمو سنوي نحو 20%، ودعم المواد البترولية بمعدل نمو 24%، ودعم الصادرات 462.5%، والتأمين الصحي والأدوية بنمو سنوي 50.4%، ودعم الإسكان (محدودي الدخل والإسكان الاجتماعي) بمعدل نمو سنوي 103.5%، ومعاش الضمان الاجتماعي بمعدل نمو سنوي 24%، فضلًا عن المساهمات في صناديق المعاشات ونفقات علاج المواطنين.

وأشار معيط إلى أن موازنة العام المالي المقبل تتضمن أيضًا نموًا سنويًا في مخصصات الأجور وتعويضات العاملين بنسبة 14.6%.

نمو إجمالي الإيرادات بالموازنة الجديدة بنسبة 38.4%

كما وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه أمس، على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2023/2024.

وأوضحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الدكتورة هالة السعيد، أن المحددات الأساسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي المقبل، تتمثل في: التركيز على مشروعات الاستكمال التي تخطت نسب تنفيذها 70% ومراعاة تدبير الاستثمارات المطلوبة للاستثمارات المتوقع الانتهاء منها، والتخارج من تمويل بعض المشروعات مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في ضوء وثيقة سياسة ملكية الدولة.

كما تشمل: تعزيز دور الاستثمار العام في الحماية الاجتماعية (حياة كريمة)، ومراعاة الفجوات التنموية في توزيع الاستثمارات محليًا، ومراعاة تأثير الزيادة السكانية على الاحتياجات التنموية خاصة في قطاعي الصحة والتعليم.

وأوضحت الوزيرة أن قطاع التعليم يشهد 1051 مشروعًا، وهناك بعض التوجهات الأساسية للخطة في ذلك القطاع، ويشهد قطاع الصحة 657 مشروعًا، وقطاع الخدمات الشبابية 339 مشروعًا، وقطاع الخدمات الثقافية نحو 125 مشروعًا لتطوير المتاحف والمسارح وتوفير مكتبات متنقلة ورقمنة فروع مكتبة مصر العامة وغيرها.

وأشارت السعيد إلى استهداف الوصول بنسبة مساهمة قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2023/2024 إلى 35%.

وأكدت أن الخطة تستهدف تحسين ترتيب مصر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي وبناء أنظمة زراعية وغذائية مستدامة، وزيادة التوسع الأفقي والرأسي في قطاع الزراعة وتنويع مصادر المياه.

واستعرضت الوزيرة الملامح الأساسية لمبادرات الخطة الاستثمارية للعام المالي المقبل 2023/2024 لقطاع الري، مشيرة إلى أنها تستهدف استكمال تأهيل ترع بطول 2400 كم، تشمل أعمال المرحلة الأولى والثانية من مبادرة "حياة كريمة"، وإحلال وتجديد 663 عملًا صناعيًا على الترع الرئيسية والفرعية، وتنفيذ عدد من الدراسات البحثية.

كما تتضمن الخطة الاستثمارية استغلال 3 مليارات م3 سنويًا من المياه الجوفية العميقة والسطحية، وإحلال وتجديد 28 بئرًا جوفيًا، وإنشاء وإحلال وتجديد ورفع كفاءة 51 محطة رفع، وأيضًا تجهيز 52 بئرًا بالطاقة الشمسية، وإقامة 30 منشأة للحماية من أخطار السيول، وحماية وتطوير مجرى النيل بطول 4 كيلومترات، وإزالة 13600 تعد على مجرى نهر النيل والترع، فضلًا عن إحلال وتجديد شبكات الصرف بشقيه العام والمُغطى في زمام 60 ألف فدان.

وتطرقت بالحديث إلى الخطة الاستثمارية لقطاع التجارة الداخلية، مشيرة إلى مشروع رفع كفاءة منافذ توزيع وتخزين السلع الاستراتيجية على مستوى الجمهورية، والمتوقع تنفيذه على مدار 18 شهرًا.

وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات، أشارت الدكتورة هالة السعيد إلى أن مصر حققت في عام 2022 تقدمًا في مؤشرات التنافسية الدولية، وبخاصة مؤشري جاهزية الشبكة، وجاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي.

ولفتت إلى أن الخطة الاستثمارية للعام المالي 2023/2024 تتضمن: ميكنة البنية التكنولوجية بالجهاز الإداري للدولة، وتطوير منظومة خدمات مصر الرقمية، والتوسع في التحول الرقمي لإنفاذ القانون، واستكمال إنشاء مدينة المعرفة.

دكتور محمد معيط وزير المالية

الدكتورة هالة السعيد
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية،

نمو مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة 28.2%

وأوضحت الوزيرة أن مستهدفات قطاع الاتصالات في عام 2023/2024 تتضمن استكمال توصيل شبكة الألياف الضوئية في نحو 1468 ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة".

وفيما يتصل بقطاع الصناعة، أكدت الوزيرة أن الخطة الاستثمارية للعام المالي 2023/2024 تتضمن تحسين تنافسية قطاع الصناعة عبر تطوير ورفع كفاءة تشغيل منطقتين صناعيتين بقنا وسوهاج، وتنمية التكتلات الاقتصادية مع تطوير المحاصيل التصديرية وتحفيز الاستثمار في الصناعات المرتبطة بها، فضلًا عن تعميق التصنيع المحلي باستكمال ترفيق مدينة الروبيكي للجلود وكذا ترفيق المناطق الصناعية في محافظة سوهاج وقنا، مع التوسع في الدعم الفني لزيادة المكون التكنولوجي في الصناعات التصديرية.

وفيما يتعلق بقطاع الإسكان، أوضحت الوزيرة أن الخطة الاستثمارية للعام المالي 2023/2024 تستهدف الانتهاء من 73 مشروعًا لمحطات مياه الشرب والصرف الصحي من إجمالي 650 مشروعًا يجري العمل بها، إلى جانب استكمال انشاء 116 ألف وحدة إسكان اجتماعي والانتهاء من 60 ألف وحدة، والبدء في تنفيذ 130 ألف وحدة جديدة.

كما تتضمن مشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" استكمال 21.3 ألف كم شبكات للصرف الصحي، واستكمال 8.5 ألف كم شبكات لمياه الشرب، واستكمال إنشاء 530 عمارة سكنية لمحدودي الدخل، واستكمال إنشاء وتطوير 167 محطة معالجة للصرف الصحي، و323 محطة لتنقية مياه الشرب.

وفيما يتصل بقطاع النقل، أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن مصر حققت تقدمًا بنحو 94 مركزًا على مؤشر جودة الطرق، مشيرة إلى أن الخطة الاستثمارية للعام المالي 2023/2024 تتضمن تنفيذ 20 مشروعًا ضمن شبكة الطرق القومية، و26 مشروع طرق داخلية بين المحافظات، و8 مشروعات كباري علوية وكباري أعلى مزلقانات، و11 مشروعًا لمحاور على النيل، ومشروعين للطرق الاستراتيجية بجنوب سيناء، ومشروعات أخرى ذات أولوية ومنها تطوير الطريق الساحلي الدولي.

وأضافت أن الخطة تتضمن توفير الاعتمادات اللازمة للانتهاء من تنفيذ عدد من مشروعات الطرق القومية والاستراتيجية، بالإضافة إلى استكمال مشروعات طرق ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" منها تطوير 164 طريقًا رئيسيًا، واستكمال تطوير 116 محطة للسكك الحديدية.

وفي قطاع الكهرباء تشمل الملامح الرئيسية لمبادرات الخطة الاستثمارية للعام المالي 2023/2024: استكمال المشروعات الاستراتيجية لتوسيع الشبكة القومية وتأمين التغذية الكهربائية والربط الكهربائي مع دول الجوار، والتغذية الكهربائية لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة – مرسى مطروح – الفيوم)، والتغذية الكهربائية للمرحلة الأولى لمشروع الدلتا الجديدة، والمشروع القومي لإحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية، وأعمال نقل وتحويل المرافق المتعارضة مع المشروع القومي لتطوير الطرق.

وأوضحت أنه من المستهدف خلال العام المالي المقبل استكمال تطوير شبكات الكهرباء بواقع 1466 مشروعًا على مستوى الجمهورية.

كما تطرقت إلى دور الخطة الاستثمارية للعام المالي المقبل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية، مشيرة إلى أنها تستهدف زيادة الاستثمارات العامة الخضراء خلال العام 2023/2024 بنسبة 50%.

عدم تقيد المالك الأول بسنة الصنع

الحكومة تمنح تسهيلات جديدة على قواعد استيراد سيارات المصريين بالخارج

حابي

أقرّ مجلس الوزراء، أمس، تسهيلات جديدة على قواعد استيراد سيارات المصريين في الخارج، بينها عدم التقيد بسنة الصنع، في حال كان الاستيراد من المالك الأول، والسماح استبدال سيارة أخرى بالسيارة المثبتة في الموافقة الاستيرادية.

ووافقت الحكومة على مشروع قرار بتعديل بعض أحكام القرار رقم 87 لسنة 2022 بشأن القواعد المنفذة لأحكام قانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج، يشمل تغيير عدد من الفقرات، والمواد، منها:

مادة (3): "يكون استيراد السيارة من المالك الأول دون التقيد بسنة صنع معينة، فإذا كان الاستيراد من غير المالك الأول للسيارة، فيشترط ألا يزيد عمرها وقت الإفراج الجمركي على ثلاث سنوات من سنة الصنع".

مادة (6 الفقرة الثانية): "وبمجرد تعبئة البيانات المطلوبة تحدد المنصة تلقائيًا المبلغ النقدي المستحق عن السيارة طبقًا للقيم المالية الواردة، والذي يشمل الضرائب والرسوم التي كان يتعين أداؤها للإفراج عن السيارة، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الجدول، والضريبة الجمركية، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة، وغيرها من الرسوم الإدارية الأخرى التي تستحق للخزانة العامة للدولة، أو لإحدى الجهات العامة، بمناسبة واقعة الاستيراد طبقًا للقوانين واللوائح، ويعادل نسبة (100%) من إجمالي قيمة تلك الضرائب والرسوم باستثناء الضريبة الجمركية تُخفض نسبة سدادها لتكون القيمة مستحقة السداد (30%)".

كما يجوز للطالب، لأي سبب، استبدال سيارة أخرى بالسيارة المثبتة في الموافقة الاستيرادية الصادرة له، من خلال تقديم طلب الاستبدال، خلال مدة صلاحية الموافقة الاستيرادية وقبل إصدار شهادة الإفراج الجمركي المبدئي، وبشرط أن يحول من حسابه البنكي في الخارج، بالعملة الأجنبية، قيمة الفرق بمقدار الزيادة، إن وجدت، في المبلغ النقدي المستحق عن السيارة المستبدلة، وتصدر موافقة استيرادية ببيانات السيارة الجديدة بما لا يجاوز مدة صلاحية الموافقة الصادرة وفقًا للفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة (10): "يُسترد المبلغ النقدي المستحق بتحويله إلى حساب الاسترداد، بذات القيمة بدون عائد، بالمقابل المحلي للعملة الأجنبية المسدد بها، وبسعر الصرف المعلن من البنك المركزي وقت الاسترداد، في اليوم التالي لانقضاء مدة خمس سنوات على تاريخ آخر سداد اكتملت به قيمة المبلغ النقدي المستحق".

مسؤول بالفيدرالي الأمريكي: قرارات الفائدة ستحدد في كل اجتماع على حدة

وكالات

قال نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للإشراف المصرفي، مايكل بار، أمس الأربعاء، إن المجلس سيتخذ قراراته بشأن أسعار الفائدة من الآن فصاعدا على أساس كل اجتماع على حدة، وسيأخذ الظروف المالية في الاعتبار إلى جانب عوامل أخرى.

وأضاف بار أمام لجنة الخدمات المالية بمجلس النواب في اليوم الثاني من جلسات الاستماع بشأن انهيار بنك سيليكون فالي "سننظر في البيانات الواردة. سنبحث الظروف المالية المتغيرة، وسنتخذ حكما على أساس كل اجتماع على حدة بشأن هذا القرار".

وأفاد بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي هيأ الأجواء جيدا قبيل المضي قدما في الزيادات الكبيرة لأسعار الفائدة التي نفذها خلال العام الماضي، لذا ما كان ينبغي أن تفاجئ إدارة أي بنك من البنوك.

وكان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي رفع أسعار الفائدة الرئيسية، الأسبوع الماضي، بمقدار 25 نقطة أساس، متماشيا مع التوقعات لتصل إلى نطاق يتراوح بين 4.75 و5% عند أعلى مستوى منذ سبتمبر 2007، أي قبل الأزمة المالية العالمية.

وهذه هي الزيادة التاسعة على التوالي التي يقرها الاحتياطي الفيدرالي منذ العام الماضي في محاولة لكبح التضخم الذي وصل في 2022 إلى أعلى مستوياته في نحو 4 عقود، قبل أن ينخفض بشكل تدريجي ويصل إلى 6% في فبراير الماضي على أساس سنوي.

وأشار الفيدرالي الأميركي في بيانه الأربعاء الماضي إلى أنه قد يتخذ مزيدا من القرارات بتشديد السياسة النقدية، مؤكدا أن التضخم لا يزال مرتفعا، في إشارة إلى أنه لم ينته بعد من زيادة أسعار الفائدة على الرغم خطر تفاقم أزمة البنوك التي تعصف بالأسواق العالمية.

وتوقع صانعوا السياسة في الاحتياطي الفيدرالي أن تنتهي أسعار الفائدة في عام 2023 عند حوالي 5.1%، دون تغيير عن متوسط تقديراتهم في الجولة الأخيرة من التوقعات في ديسمبر الماضي.

لكنهم رفعوا توقعاتهم للعام المقبل، ليصل متوسط الفائدة في نهاية 2024 عند مستوى 4.3% بدلا من 4.1% في التوقعات السابقة.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- استمرار حالة عدم الاستقرار في أسعار الذهب المحلية
- رئيس هيئة الاستثمار يبحث مع ميتيليني اليونانية فرص التعاون المشترك
- عمومية إيديتا تعتمد توزيع أرباحا بقيمة 400 مليون جنيه على المساهمين
- يو بي إس السويسري يعين مديرا تنفيذيا جديدا ومكاسب السهم تتجاوز 2%
- مكاسب قياسية لأسهم علي بابا تتجاوز 16% بدعم خطط التقسيم وعودة جاك ما إلى بكين